مفارقات الشرف والعار

ياسل طلوزي

لنقل إنّها حادثة افتراضية أو متخيّلة، لا أزيد من ذلك: شخصان يقرّران التسلل عبر دولة عربية متاخمة لفلسطين؛ للقيام بعملية فدائية في قلب الكيان الصهيوني، وفي ذهنيهما أنّهما يمارسان واجباً ووطنياً مقدّساً ضد أسوأ احتلال عرفه التاريخ، فإن نجحت العملية فنعم النتيجة التي من شأنها أن تزلزل العدوّ، وتبعث في نفوس مستوطنيه الرعب والقلق، وتُشعرهم بأن لا أمن يطول مع اغتصاب الأرض. وإذا استشهدا أو أُسرا فنعم الشرف؛ فالاستشهاد جزء من الفعل النضالي، ونتيجة متوقعة بنسبة تفوق النصف على الأقل، وكذلك الأسر الذي لن يقلّل من النصر، ذلك أنّ مجرد التسلل والاشتباك مع العدوّ يعني إبقاء العدو في حالة استنفار دائم. يشرع المخططان بالتنفيذ، ويتسلّلان عبر الحدود التي لم تخطّها غير مجزرات الغاصب ورضوخ المهزوم. لكن ولأسباب خارج السيطرة، يتغير سيناريو العملية بعض الشيء، وتحديداً عند خط الحدود؛ إذ يشاء القدر، بغرابته، أن يفصل هذا الخط، لا بين المغتصب والمهزوم فحسب، بل بين المقاتلين المتسللين أيضاً؛ فقد اكتشف العدوّ عملية التسلل في مهدها، فشرع بمطاردة المقاتلين، حتى تمكّن من القبض على أحدهما، بينما نجح الثاني بالهروب واجتياز خط الحدود على نحو عكسيّ؛ ليلقى القبض عليه، لا من العدوّ، بل من الشقيق هذه المرّة. أما ذروة المفارقة المضحكة المبكية فتكمن في ما يحدث بعد ذلك، عندما يخضع المنفّذان إلى محاكمتين متقابلتين، وبالتهم ذاتها تقريباً، وفي مقدمتها: تسلّل عبر الحدود بطريقة غير مشروعة، وعقد النية المبيتة لتنفيذ أعمال «إرهابية» وتعكير صفو العلاقات مع دولة «صديقة» أو «شقيقة» لا فرق، والانتماء إلى تنظيمات ممنوعة. تطول مداولات المحكمتين أسابيع عدة. وينتهي المطاف بحبس المتهمين مدداً متماثلة تقريباً، وينتهي السيناريو المتخيّل على غير ما توقعه الكاتب أو الحالم الذي كان يفتش عن «بطولة» ما، تمنحه شكلاً من أشكال العزاء الجمعي لأمةٍ ترنّحها الهزائم، ثم يخلد إلى نوم عميق، بعد أن يسدّ كلّ منافذ الأحلام الخادعة. ولأنّ المفاجآت تأبى التوقف عند أي خطّ نهاية، يستفيق الحالم الذي لم يعد يحلم، ليكتشف أنّ السيناريو الذي رسمه خرج من بين يديه، وراح يكتب وحده ما يريد، صانعاً مفارقاتٍ وحوادث جديدة لم تكن في الحسبان.

تبدأ العقدة غير المتوقعة حين تتناقل الأنباء خبراً يحمل أحداث السيناريو المتخيل السابق بحرفيّته تماماً: إلقاء القبض على متسللين عبر الحدود، كلٌّ على حدة، واحد بيد العدوّ، والثاني بيد «الشقيق»، وعندها، يتحوّل المتخيل إلى واقع حقيقيّ لا يحتمل اللبس والتكهنات. يقول الواقع إياه إنّ تلك الوقائع تكرّرت مرات عدة، من دون أن تلفت الانتباه، ربما بسبب الإغماء الطوعيّ الذي ولّجته الشعوب العربية، وصار خطّ حدود فاصلاً بينها وبين كلّ ما يذكّرها بعجزها. حدث سابقاً في مصر، حينما تم القبض على متسللين من حزب الله كانوا يهرّبون السلاح إلى «حماس» وحدث في غير دولة عربية، آخرها قبل شهور، حين ألقي القبض على مقاتلين، على طرفي خط الحدود. وتكرّرت المحاكمات على الجانبين، ولا أستبعد أيضاً أن تتبادل المحكمتان وثائق الإدانة، ما دامتا تنظران في قضية واحدة، ولا بأس أيضاً في أن يُصدر قاضٍ واحد حكماً على الاثنين معاً، إذا انشغل أحدهما لسبب أو لآخر، فـ«المصلحة واحدة» و«الغاية ذاتها» و«الذنب مشترك. يبقى أن ثمّة اختلافاً يسيراً بين «المجرمين» المتقابلين، يتصل بذلك التباين العميق في مشاعرهما، وهما يقفان خلف قضبان الحجز بانتظار صدور الحكم: الأول الذي يحاكم من العدوّ لا ريب أنّه يشعر بزهو بالغ؛ لأنّه كان، منذ البداية، مستعداً لدفع مثل هذا الثمن ضد محتلّ غاصب لا يرحم، فيما يشعر الثاني بخجل عميق، لا من «جريمته»، بل لأنّه راهن عندما فرّ من العدوّ أن يحتضنه شقيقه على الطرف الآخر من الحدود، غير أنّ العار العربيّ أبى إلّا أن يتمّم دورته بهذه المحاكمات البائسة. عندها فقط، سيتمنى هذا المقاتل لو أنّه وقع أسيراً في يد العدوّ ليتخلص من هذا العار.

هل سينتهي تهميش الأردن؟

محمد أبو رمان

كان لافتاً جداً للمراقبين المقال الذي كتبه الثلاثاء الماضي (20 يوليو/ تموز الجاري) ديفيد أغناتيوس، أحد أهم المحللين الأميركيين في صحيفة «واشنطن بوست» في قضايا الشرق الأوسط، إذ كتب بوضوح شديد أنّ ملك الأردن عبدالله الثاني، عاد ليكون الزعيم المفضّل لدى البيت الأبيض في التعامل معه، وأنّه يحظى بمصداقية وثقة عاليتين اليوم لدى إدارة الرئيس الأميركي جوزيف بايدن. والمفارقة أنّ مقالة أغناتيوس جاءت بعد أسابيع قليلة من مقالة قاسية للكاتب نفسه استخدم فيها لغة نقدية غير مسبوقة تجاه الملك عبدالله الثاني، تزامنت أيضاً مع مقالات عدة، منها مقالة نشرت في مجلة «فورين بوليسي» وصفت الأردن بـ«مملكة الموز».

إذاً، من الواضح أنّ هنالك مكاسب عدة جناها الملك عبدالله الثاني من زيارته واشنطن، أخيراً، ولقائه الرئيس الأميركي (19 يوليو/ تموز الجاري) واجتماعاته مع كبار المسؤولين هناك، وفي مقدمة ذلك، كما يشي مقال أغناتيوس وتصريحات بايدن، أنّ مرحلة محاولة تهميش الأردن التي وصلت إلى ذروتها في العامين الأخيرين من إدارة ترامب، انتهت، ولم تعد قائمة، فمن المرجّح أن الدور الإقليمي الأردني سيجد مساحةً مهمةً في المرحلة المقبلة، لكنّ ذلك مشروط بإعادة ترسيمه وتصميمه في ضوء المتغيرات الإقليمية الكبيرة التي حدثت خلال الأعوام الماضية. معروف أنّ إدارة الرئيس بايدن وجدت في السياسات الأردنية مشكلة وعائقاً أمام تنفيذ مشروع تصفية القضية الفلسطينية، بداية من نقل السفارة الأميركية إلى القدس، مروراً بإعلان صفقة القرن، ثم عملية التطبيع الإقليمية التي جرت على قدم وساق تحت بند «السلام الإقليمي» وهو الاسم الحركي لإعلان إنهاء الملف الفلسطيني وتصفية إرثه؛ من حدود ولاجئين وقدس وسيادة وجميع بنود الحلّ النهائي.

شهد الأردن، كما يقول سياسيون مقرّبون جداً من مطبخ القرار في عمّان، ضغوطاً غير مسبوقة، وتهميشاً قاسياً ورسائل غير ودّية أميركياً ومن دول عربية لطالما كانت حليفة للأردن، وكان المحلّ الأخير من هذه التجاذبات والخلافات ما تمّ تسريبه في قضية الأمير حمزة. تنفس السياسيون الأردنيون الصعداء بهزيمة ترامب، فلو استمرّ الرجل في حكم البيت الأبيض لكان ذلك يعني أعواماً سيئة جداً للأردن، ومزيداً من التهميش والضغوط. للتنازل عن «الـ»ات الملك الثلاث» (لا للتوطين، لا الوطن البديل ولا للتنازل عن القدس)، فبمجرد خروجه من البيت الأبيض، انتهى الضغط الأميركي. لكن ماذا بقيَ؟ نقل السفارة إلى القدس صار أمراً واقعاً، اتفاقيات التطبيع العربية التي تتجاوز الفلسطينيين أصبحت سفارات وعلاقات قائمة، والأمر الواقع في الأراضي المحتلة وموازين القوى لمصلحة إسرائيل، وخروج نتنياهو من المشهد لا يعني أنّ هنالك شريكاً إسرائيلياً، فالليمين الإسرائيلي أصبح خيار الشارع أفقياً وعمودياً، ولم يعد هنالك وجود ليسار إسرائيلي كان يحلم بعض الحكام العرب أن يكون شريكاً في التسوية!

حتى ملف الحرب على الإرهاب الذي مثّل الأردن فيه شريكاً استراتيجياً مع الإدارة الأميركية أيضاً لم يعد بالأهمية السابقة خصوصا في ذروة صعود «القاعدة» و«داعش» قبل أعوام. في المقابل، هنالك إشكالية كبيرة في علاقة الأردن بالجارين الرئيسيَين، العراق وسورية، فمن المعروف أنّ أي تحسين في العلاقة معهما (بخاصة العراق) مرتبط بالعلاقات الأردنية - الإيرانية، وقد استدعى الأردن سفيره هنالك قبل أعوام، على خلفية الأزمة بين الرياض وطهران.

كيف، إذاً، سيرسّم الأردن في المرحلة المقبلة علاقاته مع إيران والعراق وسورية (وما يرتبط بها من عقوبات قانون قيصر الأميركي) وتركيا ودول الخليج العربي؟ وما هي معالم الدور الأردني المطلوب في الملف الفلسطيني؟ وهذا وذاك يطرح سؤالاً جوهرياً (أشار إليه خبراء في ورشة عمل عقدها قبل أشهر معهد السياسة والمجتمع في عمان) حول ما إذا كان هنالك تصوّر واضح لدى أوساط القرار للأمن القومي الأردني: أولوياته، محدّداته، التهديدات، التحدّيات، المتغيرات، الثوابت، عوامل القوة والضعف، جدلية العلاقة بين الداخل والخارج... إلخ؟

أزمة النظام السياسي الفلسطيني والمطلوب لحلها

مصطفى البرغوثي

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من أزمة داخلية عميقة لم تعد خافية على أحد، ولم تكن قضية مقتل الناشط نزار بنات وما تبعها سوى أحد مظاهر هذه الأزمة، ولعل مردّ ذلك يكمن في أسباب عديدة تراكمت على مدار عقود، من أبرزها:

أولاً - فشل العملية السياسية التي انطلقت منذ بداية التسعينيات، وراهنت على حل وسط، عبر المفاوضات تحت عنوان «حل الدولتين»، وانتهت إلى حالة تطرّف عنصري شامل في المنظومة الإسرائيلية، واختلال في ميزان القوى، وتعمّق الاحتلال والتطهير العرقي الإسرائيلي، في منظومة أبارتهايد وتمييز عنصري شامل لكل مكونات الشعب الفلسطيني. وبالتالي، نشوء فشل برنامجي لما اعتمدته منظمة التحرير منذ الثمانينيات، وراهنت عليه عبر اتفاق أوسلو وغيره.

ثانياً - فشل كل محاولات، ووساطات، ومبادرات، إنهاء الانقسام الداخلي الذي تكرّس منذ عام 2007، بوجود سلطتين متنافستين تحت الاحتلال، على أرضية تناقض سياسي وخلافات برامجية في الساحة السياسية.

ثالثاً - التراجع الخطير والمتواصل للديمقراطية الداخلية، خصوصا بعد قرار إلغاء الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، على الرغم من مرور أكثر من 15 عاما على آخر انتخابات فلسطينية، وما أدى إليه من مسّ بالحريات العامة، والحق في حرية الرأي والتعبير، وعودة ظواهر الاعتقال السياسي، والاعتداء على المتظاهرين.

رابعاً - الفشل في بلورة الية للشراكة الديمقراطية كضرورة أساسية للتعدّدية السياسية في الساحة الفلسطينية، سواء على مستوى قيادة النضال الوطني، أو إدارة العمليات السياسية، أو إدارة السلطة، أو إصلاح منظمة التحرير لتكون البيت الجامع والممثل لكل المكونات الفلسطينية. هذا إضافة إلى تعمق أنماط التعصب الحزبي والفئوي، وتدهور الأوضاع الاقتصادية للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل، والغضب الشعبي العميق على غياب العدالة الاجتماعية، وتفاقُم الفرص، وسيادة القانون، وانتشار مظاهر المحسوبية والواسطة... إلخ.

هناك أزمة عميقة، لم يعد ممكناً إنكارها أو التستر عليها، يستغلها أعداء الشعب الفلسطيني والمتقاعسون عن دعم قضيته العادلة على حد سواء. إذ تستخدمها إسرائيل لإضعاف الفلسطينيين، وإبقاء الخلل في ميزان القوى، كما تستثمر مظاهرها لتشويه صورة الفلسطينيين. ويتذرّع بها العاجزون عن إجبار إسرائيل على احترام القانون الدولي، والتوقف عن جرائم الحرب التي تواصل ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني. وفي حين توحد المقاومة الفلسطينية، بكل أشكالها، مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج والأراضي المحتلة، كما تجلّى في معركة القدس، يستمرّ الانقسام والصراع بين القيادات الفلسطينية العاجزة عن الارتقاء إلى مستوى الوحدة التي تصنعها الجماهير الشعبية في نضالها ضد الاحتلال. وهناك خطورة بالغة لاستمرار الأزمة السياسية الداخلية، وتأثيرها السلبي على القرض التي تُفتح أمام الشعب الفلسطيني لعزل الاحتلال ونظام الأبارتهايد العنصري وتعريتهما، ولتعزيز الصمود الوطني في وجه محاولات التهجير والتطهير العرقي.

لا يمكن الخروج من هذه الأزمة التي استفحلت إلا بتحقيق أربعة أهداف: أولاً، التوافق على برنامج كفاحي مقاوم للاحتلال والاستيطان والمشروع الصهيوني بديلا للنهج الذي فشل، يركز على تطوير عناصر استراتيجية فعّالة لتغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني، عبر تعزيز الصمود الوطني، وتوسيع المقاومة الشعبية وحركة المقاطعة، وتوحيد مكونات الشعب الفلسطيني ونضالها نحو هدف موحد.

ثانياً، بناء منظمة ديمقراطية داخلية تعتمد مبدأ الشراكة الديمقراطية واحترام رأي الشعب الفلسطيني. وذلك عبر الإعلان

> أزمة عميقة، لم يعد ممكناً إنكارها أو التستر عليها، يستغلها أعداء الشعب الفلسطيني والمتقاعسون عن دعم قضيته العادلة

الفوري عن إجراء انتخابات ديمقراطية تشريعية، ورئاسية، وللمجلس الوطني الفلسطيني، ويشمل ذلك ليس فقط انتخاب أعضاء المجلس الوطني في الداخل (من خلال انتخاب أعضاء المجلس التشريعي)، بل كذلك أعضاء المجلس الوطني في الخارج، بالية تجمع بين الانتخاب المباشر حيثما أمكن والانتخاب غير المباشر عبر الهيئات التمثيلية للفلسطينيين أينما وجدوا. ويتبع ذلك تشكيل قيادة وطنية فلسطينية موحدة على أساس نتائج الانتخابات الديمقراطية، تضمن مشاركة الجميع في هذا الإطار الجبهوي الذي يجب أن يكون مسؤولاً عن القرارات السياسية والكفاحية الموحدة. والمدخل الصحيح لهذه العملية إطلاق حرية الرأي والتعبير والتحريم الكامل لكل أشكال الاعتقال والقمع والاستدعاءات السياسية، والتوافق على ما اقترح سابقاً بإجراء الانتخابات في القدس مثل سائر أرجاء الأراضي المحتلة، من دون انتظار موافقة الاحتلال الذي يجب أن لا يمنح حق الفيتو على إجراء الانتخابات من خلال منعها في القدس، وقد أثبت شباب القدس وأهلها البواسل أن من الممكن جعل الانتخابات فيها معركة مقاومة شعبية ظافرة.

ثالثاً، تغيير وظائف السلطة، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، بحصرها في تسيير الأمور الحياتية، وإعادة مركز الثقل السياسي إلى منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الموحدة بعد إصلاحها، وإلغاء كل ما يتناقض مع البرنامج الوطني الكفاحي، بما في ذلك عقيدة التنسيق الأمني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير أمور السلطة على أساس نتائج الانتخابات الديمقراطية.

رابعاً، إعادة بناء العلاقات الفلسطينية مع قوى التحرّر والتقدم العربية والعالمية، بما يخدم تطوير حركة تضامن عربية وعالمية واسعة مع النضال الفلسطيني، بكل مكوناته وفي كل الأماكن. وما من شك في أن لدى الكثيرين، وخصوصا من النشطاء السياسيين، والشباب منهم تحديداً، مقترحات أخرى كثيرة يمكن إضافتها إلى هذه الرؤية، لكن الخروج من أزمة النظام السياسي الحالية لا يمكن أن يتم من دون تحقيق الأهداف الأربعة المقترحة. ولن يفيد أحداً التمسّك بسياسات الماضي التي فشلت، كما أنه ليس من صالح أي حزب أو تنظيم مهما كان حجمه، أو تميز تاريخه، ادّعاء القدرة على قيادة الساحة الفلسطينية منفرداً، أو التهرّب من واجب إلغاء أنماط التفرّد، والتعصب الحزبي، وسد الطرق أمام الطاقات الشابة.

لسنا في حاجة لحوارات كثيرة، ولن تنجح أي حوارات، إلا بعد إقرار المبادئ المذكورة للخروج من الأزمة، وإظهار نية صادقة لتطبيقها. وهناك من تجارب الشعوب في منطقتنا، وخارجها، ما يكفي لتأكيد أنه لا حل للأزمة السياسية الداخلية عندما تستفحل سوى الأسلوب الديمقراطي، وخصوصا عندما تتفاعل هذه الأزمة في حياة شعب ما زال تحت الاحتلال، والحصار، ويتعرّض لمؤامرات ودسائس لا أول لها ولا آخر، ولن يمكن مقاومتها إلا بصلابة الجبهة الداخلية وتماسكها، وبالاستناد إلى إرادة الشعب نفسه الذي لم يعد قادراً ولا مستعدّاً للتعايش مع هذه الأزمة ومظاهرها.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

بين الموت وشرف الموت في سورية

سوسن جميل حسن

على الرغم من ماساوية ما نسمع ونقرأ عن عيش السوريين المرير المهين، وعلى الرغم من تراجيدية أحداث وحوادث كثيرة، إلا أن هذه الحكاية إبكتني. حكاية من واقع أكثر من سوريالي، أكثر من تراجيدي، أكبر من أي وصف، فما الذي يحصل لهذا الشعب ومن أين يستمد قدرته على الاحتمال والتكيّف؟ صار أقصى ما ينتظر الفرد السوري، ويعثر يومه ووقته وعمره الذي يمرّ بلا حساب، رسالة قصيرة تعلمه عن دوره بالخبز الذي تردّى وضعه وغلا ثمنه، أو دوره في أسطوانة غاز الطبخ، أو ينتظر وصل التيار الكهربائي ساعة بين فترات القطع التي تتراوح بين الخمس وست ساعات، أو يهدر نهاره على محطات الوقود، وإذا كان يعيش وأسرته بواسطة سيارة الأجرة فقد خسر يوم عمل أو أكثر.

تزداد حالات حوادث السير الفاجعة باطراد، بسبب عدم قدرة مالكي السيارات على صيانتها أو تبديل القطع المستهلكة منها، وبسبب شبكة الطرقات المتهاوية التي تحتاج صيانة، نسمع بالحرائق التي تتفجّر بسبب اهتراء الشبكة العامة وزيادة الضغط عليها في فترات وصل التيار، نسمع عن انبثاقٍ تتهاوى بسبب سوء التنفيذ أو الفساد، عن جرائم قتل واغتصاب، عن سرقات، عن اتجار بالمخدرات، عن رواج الحشيش والمخدّرات بين أوساط الشباب العاطل عن العمل والأمل، عن عكوف الشباب والشابات عن الزواج بسبب انعدام القدرة على فتح بيوت وتجهيزها وتحمل أعباء الحياة... حكايات لا تعد ولا تحصى، يقابلها فجور فوق الوصف من الطبقة نفسها التي وعد الحياة المؤرّة بكل أشكال الذل والمهانة للغالبية الساحقة من الشعب، أثرياء الحرب الذين باعوا واشتروا بدم الأبرياء ولقمتهم ومستقبل أبنائهم، ما الذي ينتظر جيل الشباب الباقي في البلاد، بعد أن يتمّ مراحله التعليمية في ظروف كالتي يعيشون فيها، ولم يعد هناك فرص لخيارات أخرى؟

رفعت البنوك سقف الاقتراض العقاري، فسقط سقف خميس مليون ليرة، لو قسّمنا المبلغ على أشهر القرض طويل الأمد، أي 15 عاماً، وبلا حساب الفائدة سيكون القسط الشهري 288 ألف ليرة، في الوقت الذي صار فيه الحد الأدنى للرواتب والأجور أكثر من سبعين ألف بقليل، هذا قبل اقتطاع الحسومات من ضرائب وخزانة تقاعد وغيرها، فإذا كان الزوجان يعملان لن يكفي دخلهما معاً لإيفاء القرض حتى من دون فوائد، فبأي تضليل يعيش هذا الشعب؟

أعلن منذ أيام عن تشكيل حزب جديد في المنطقة الجنوبية، السويداء تحديداً، حزب اللواء السوري، مرتبط بفصيل عسكري جديد يُدعى «قوة مكافحة الإرهاب»، ما نجم عنه انقسام في الشارع بين مؤيد بدافع حاجة المنطقة إلى حماية ذاتية، بعد سنوات من الانفلات الأمني، ومناهض تخوّفاً من أن يكون خطوة في طريق التقسيم. أعلن الحزب عن أهدافه، ومنها: العمل على الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي، والانتقال السلمي للسلطات، وأول أهدافه التأكيد على وحدة الأراضي السورية.

كل الأطراف المسيطرة على القرار في مناطقها، وكل الأطراف المنهمكة في ترتيب الشأن السوري، والراعية مفاوضات أستانة، وكل القوى العالمية والقرارات الدولية تجاهر بالتأكيد على وحدة الأراضي السورية، بينما الواقع يشير إلى تكريس التقسيم، ومزيد من المشاريع الطامحة على الأقل بإدارة ذاتية مرحلية، إذ ليس هناك ما يشير إلى استراتيجية تتفق عليها هذه الأطراف، يمكن الوثوق بأنها تمشي في الطريق الذي يتمناه السوريون، وسوف تصل، في النهاية، إلى تحقيق هذا الهدف.

سورية المقسّمة إلى قطاعات، لكل قطاع سلطته المتحكّمة في حياة التابعين لسيطرتها، ولها أجندتها ومشاريعها، وغالبية الموجودين في تلك المناطق المختلفة يعانون من المشكلات نفسها وضيق العيش نفسه واليات الاستبداد المتشابهة، وإنْ بدرجاتٍ متفاوتة، فأين هي وحدة الأراضي السورية؟ وما الذي يجعل الشعب يئنّ تحت نير واقعه المجحف الظالم ويحتمل كل ماسيه؟ هل المشكلة متأصلة في الشعب، حدّ أن قبوله بالاستبداد صار هو الخيار الوحيد؟ ما الذي يجعل الملايين من الناس يحتملون أوضاعهم المتردّية إلى هذا الحدّ، من دون أن يمتلكوا القدرة على رفع الصوت؟ هي حياة لا تشبه الحياة، بل هي موتٌ بطيء، قتلٌ غير معلن، قتل مستقبل كامل، فأي شعب يمكن أن ينهض ويبني وطنه بأجيال تفقد كل يوم زيادة في عمر الحرب والحرمان من كل شيء، القدرة على التعلم وتطوير مهاراتها؟ أي ابتكار لمستقبلهم سيحققون؟ لا أحد لدى غالبية هؤلاء الشباب في مستقبل يعوّلون عليه، البلاد ليست لهم، البلاد صارت لمن يملك عقيدة التنسيق الأمني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية لتسيير أمور السلطة على أساس نتائج الانتخابات الديمقراطية.

رابعاً، إعادة بناء العلاقات الفلسطينية مع قوى التحرّر والتقدم العربية والعالمية، بما يخدم تطوير حركة تضامن عربية وعالمية واسعة مع النضال الفلسطيني، بكل

> اقصى ما ينتظر السوري، ويعمّر وقته وعمره الذي يمرّ بلا حساب، رسالة قصيرة عن دوره بالخبز الذي تردّى وضعه وغلا ثمنه

التي تنتظر وقت إعلان أجندتها.

هذا الشكل من اقتصاد الحرب يمارس في سورية، تهديد الحياة وتحدّي لقمة العيش والفرص النادرة لتأمينها بدفع بالشباب السوري إلى حمل السلاح لصالح كل الجهات، الفصائل المقاتلة الرديفة حمل عناصرها السلاح لأجل المال بالدرجة الأولى، ثم التجييش العقائدي أو الطائفي بالدرجة الثانية، وربما الخامسة والسادسة، وربما ليست في غالبية الأحيان. الحياة هي الهدف، البقاء على قيد الحياة وتأمين لقمتها في ظل انعدام فرص أخرى. وفي المقابل، هناك من يشتري، بلى هناك من يشتري ويدفع، وليس أمام الغالبية إلا أن ترضى وتقتنع. عندما تستنكر أمام أحد خنوع الناس وقبولهم بحياتهم المهينة، يأتيك الردّ الغالبية الأفواه: «ما متنا بس شفنا اللي ماتوا». لذلك قد يبدو مفهوماً أن يجنح الشباب إلى جهة الفصائل المقاتلة بحمل سلاح مدفوع الأجر، ربما يرضي نزعة غريزة، إنهم يموتون بشرف طالما امتلكوا الإرادة، إرادة أن يحملوا السلاح من دون عناء التفكير بالمبرّرات والنتائج، وهذا أفضل من موتهم خانعين لظروف القحط الذي يعيشون فيه.

دوّن الكاتب السوري، نبيل الملحم، على صفحته في «فيسبوك»: عصفور عنيد قرّر، من دون العصافير، الامتناع عن الهجرة إلى الجنوب في فصل الشتاء، ولكن سرعان ما أصبح الطقس باردًا جدًا! الأمر الذي اجبره على الطيران منفردًا نحو الجنوب. بعد فترة وجيزة من التحليق، أخذ الجليد يتجمّع في جناحيه فسقط في فناء حظيرة ثيران، وهو على وشك أن يلفظ أنفاسه الأخيرة من شدة البرد. وفي هذه الأثناء، توقفت بقرة بجواره، وأفرغت ما في جوفها على الطائر الصغير. ظنّ العصفور أنها النهاية. ولكن سخونة روث البقرة أذابت الجليد من على جناحيه، فالتقط أنفاسه، ومنحه الشعور بالدفء سعادة بالغة إلى درجة أخذ معها يزقزق وهو في كومة الروث. صوت الزقزقة هذا لفت انتباه قطة ضالّة كانت في الجوار فذهبت لاستطلاع الأمر.. أزاحت الروث ولدهشتها وجدت العصفور ما زال يزقزق فرحًا .. فالتهمته على الفور!

يعلمك الجليد أو ينقذك الروث لتلتهمك القطة فيما بعد؟!

يا للخلاص.

(كاتبة سورية)

الحياة اليومية العادية تزداد صعوبة في سورية (دلال حسين/Getty)

اللوبي الإسرائيلي عشية الانتخابات الفرنسية

سلام الكواكبي

زار وفد ضم نواباً في مجلسي النواب والشيوخ الفرنسيين تل أبيب بدعوة وبتنظيم من جمعية «شبكة القادة الأوروبيين»، وهي جمعية «غير ربحية» (...) تسعى، في ميثاقها المعلن، إلى التقريب بين الأوروبيين والإسرائيليين، على الرغم من غياب اسم إسرائيل من عنوانها، ربما لضرورات تسويقية (...)، ومواجهة «الدعاية المغرضة التي تذخر بها وسائل الإعلام المعادية للديمقراطية الوحيدة في المنطقة» كما يرد في أدبياتها. وتميّزت تولية المجموعة البرلمانية الفرنسية بوجود أعضاء من كل الأحزاب العاملة على الساحة الفرنسية تقريبا، فالامتناع عن السفر في هذه الرحلة يمكن أن يقع بهزيمة ترامب، فلو استمرّ الرجل في حكم البيت الأبيض لكان ذلك يعني أعواماً سيئة جداً للأردن، ومزيداً من التهميش والضغوط. للتنازل عن «الـ»ات الملك الثلاث» (لا للتوطين، لا الوطن البديل ولا للتنازل عن القدس)، فبمجرد خروجه من البيت الأبيض، انتهى الضغط الأميركي. نقل ماذا بقيَ؟ نقل السفارة إلى القدس صار أمراً واقعاً، اتفاقيات التطبيع العربية التي تتجاوز الفلسطينيين أصبحت سفارات وعلاقات قائمة، والأمر الواقع في الأراضي المحتلة وموازين القوى لمصلحة إسرائيل، وخروج نتنياهو من المشهد لا يعني أنّ هنالك شريكاً إسرائيلياً، فاليمين الإسرائيلي أصبح خيار الشارع أفقياً وعمودياً، ولم يعد هنالك وجود ليسار إسرائيلي كان يحلم بعض الحكام العرب أن يكون شريكاً في التسوية!

حتى ملف الحرب على الإرهاب الذي مثّل الأردن فيه شريكاً استراتيجياً مع الإدارة الأميركية أيضاً لم يعد بالأهمية السابقة خصوصا في ذروة صعود «القاعدة» و«داعش» قبل أعوام. في المقابل، هنالك إشكالية كبيرة في علاقة الأردن بالجارين الرئيسيَين، العراق وسورية، فمن المعروف أنّ أي تحسين في العلاقة معهما (بخاصة العراق) مرتبط بالعلاقات الأردنية - الإيرانية، وقد استدعى الأردن سفيره هنالك قبل أعوام، على خلفية الأزمة بين الرياض وطهران.

كيف، إذاً، سيرسّم الأردن في المرحلة المقبلة علاقاته مع إيران والعراق وسورية (وما يرتبط بها من عقوبات قانون قيصر الأميركي) وتركيا ودول الخليج العربي؟ وما هي معالم الدور الأردني المطلوب في الملف الفلسطيني؟ وهذا وذاك يطرح سؤالاً جوهرياً (أشار إليه خبراء في ورشة عمل عقدها قبل أشهر معهد السياسة والمجتمع في عمان) حول ما إذا كان هنالك تصوّر واضح لدى أوساط القرار للأمن القومي الأردني: أولوياته، محدّداته، التهديدات، التحدّيات، المتغيرات، الثوابت، عوامل القوة والضعف، جدلية العلاقة بين الداخل والخارج... إلخ؟

كاريكاتير فهد

إيران و«تدجين» الداخل

حسام كنفاني

تعيدنا الاحتجاجات الدائرة حالياً في إيران على فقدان المياه في أكثر من محافظة إلى تسليط الأضواء على الوضع المعيشي الكارثي في إيران، والناجم ليس فقط عن العقوبات المفروضة على الجمهورية الإسلامية، بل أيضاً عن المسار التوسعي الذي تسير عليه هذه الدولة منذ ولادتها بعد «الثورة الإسلامية»، ما جعل غالبية مواردها تُصرف على فكرة «تصدير الثورة» وتأسيس أذرع عسكرية هنا وهناك، وهو ما كثفته في السنوات الأخيرة، رغم تردي الواقع الاقتصادي الداخلي، والذي أنذر أكثر من مرة باحتجاجات واسعة، تماماً كالتي تحصل حالياً.

لا يرضى النظام الإيراني بالاعتراف بهذا الواقع، ويمرمي في الغالب كل التبعات على شماعة «الأعداء»، الداخليين والخارجيين، وعلى العقوبات المفروضة على النظام. العقوبات لا شك لها تأثير كبير على الوضع المتردي، لكن الإهمال أيضاً أساسي في فهم كيف وصلت الأوضاع في إيران إلى ما وصلت إليه. يمكن ضرب مثال بمرحلة ما بعد توقيع الاتفاق النووي في عام 2014، والبحبوحة الاقتصادية التي نوعاً ما عاشتها إيران في المرحلة اللاحقة قبل تجميد الاتفاق من قبل الرئيس الأميركي دونالد ترامب. لم تستغل طهران فك تجميد مئات الملايين من الدولارات في تدعيم الوضع الداخلي، بل على العكس، عمدت إلى توظيف السيولة التي دخلت البلاد في مزيد من التوسع وتدعيم الأذرع العسكرية في سورية واليمن والعراق ولبنان.

سواهمت أزمة فيروس كورونا، والتي كانت إيران من أكبر المتضررين منها في المنطقة، في كشف ثغرات البنى التحتية في البلاد، ولا سيما في القطاع الصحي. فمن الواضح أن النظام الإيراني يرى أن الداخل بات مدجّناً على سنوات ما بعد الثورة. فالنظام حرص على إحاطته بالكثير من الأساطير والغيبيات التي من شأنها أن تجعله راضياً بالأوضاع القائمة. كذلك لم يتوان هذا النظام عن القمع لتكريس هذا التدجين وإخراس الأصوات التي اعترضت على فكرة تصدير الثورة أو على إهمال الداخل الإيراني، والالتفات إلى الخارج.

وللمفارقة فإن حلفاء هذا النظام يفضحون هذا الواقع. فالأمين العام لحزب الله اللبناني، حسن نصرالله، خرج في أكثر من مناسبة ليتحدث عن استعداد إيران لتصدير مادة البنزين إلى لبنان وبالليرة اللبنانية (الأمر المستحيل اقتصادياً)، في محاولة للمفاخرة بالحليف الداعم، في ووقت تصطف طوابير من السيارات على محطات الوقود في طهران وغيرها من المناطق الإيرانية في ظل شح هذه المادة لغياب محطات التكرير، أو قلّتها، والذي يرده نظام الجمهورية الإسلامية إلى العقوبات التي حرمت إيران من إنشاء محطات تكرير نفطية، غير أنها لم تحرمها تطوير أنشطتها العسكرية ودعم أذرعها الخارجية وتطوير برنامجها النووي.

الاحتجاجات الأخيرة على أزمة المياه في بعض المحافظات الإيرانية تشير إلى أن عملية التدجين ليست كاملة، وخصوصاً أن الاحتجاجات تمددت إلى مناطق لا تعاني من أزمة المياه نفسها، غير أنها تشكو من قضايا أخرى. وهناك شواهد أخرى تؤكد أنه لا يزال هناك حراك كامن في الداخل الإيراني، من الممكن أن يتطور في أي لحظة، على شكل احتجاجات أوسع من الحالية. فأزمة البازار وما تبعها قبل عامين أظهرت حجم الاعتراض على سياسات النظام، خصوصاً من قبل التجار، وحينها ظهرت للمرة الأولى الأصوات التي تتحدّث عن أن الإيرانيين أولى بالأموال التي تصرف على لبنان والعراق واليمن وحتى غزة. الأمر الذي لم يكن مسبوقاً، ولا سيما أن التصور العام الذي سعى النظام الإيراني إلى تصديره هو أن هذا التوسع العسكري نابع من رغبة شعبية سعيدة بفكرة «مراكمة القوة». غير أنه كان المفترض أن تتزامن المراكمة في الخارج مع التحصين في الداخل، وهو أمر لا يبدو كاملاً.

الألعاب الأولمبية مشاركة سورية مزدوجة

فاطمة ياسين

تصرّ شعارات الألعاب الأولمبية على أنها مواجهات سلمية، تهدف إلى التقريب بين الشعوب، عبر تجميع البارزين رياضيا من كل أمة، ليعرضوا مواهبهم ضمن تجمّع واحد، وعيون العالم كله ترمقهم. ولكن الحقيقة أن معظم الدول تستخدم هذا التجمّع لأغراض سياسية، وللتسويق لوجهة نظر معينةٍ أو لبيان موقفٍ ما، واستخدمت الأمم هذا الأسلوب منذ ظهور الألعاب الأولمبية. وقد عرض هتلر لأرائه العرقية والأممية في أولمبياد برلين قبل الحرب العالمية الثانية. واستخدمها الحلفاء، بعد انتصارهم في الحرب مباشرة بحرمان ألمانيا من المشاركة عقوبةً سياسية لها على «خسارة» الحرب، وشهد أولمبياد موسكو إبّان الحقبة السوفييتية انسحاباً جماعياً لدول المعسكر الغربي قادته أميركا. وفي الأولمبياد الذي يقام حالياً

منتجع عروس وحلم التطبيع مع السودان

جمال محمد إبراهيم

1- في النصف الأول من عقد الثمانينيات في القرن الماضي، وعلى أيام رئيس السودان الأسبق جعفر نميري، جرت عملية سرية لنقل اليهود «الفلاشا» من معسكرات لجوء سودانية نزحوا إليها من موطنهم في إثيوبيا. تلك هي العملية الأولى التي تمّت بتنسيق بين الحكومتين، السودانية والإسرائيلية، وبمباركة من نميري نفسه. وعلى الرغم من أسباب عديدة أسقطت حكم جعفر نميري، كانت هذه العملية فضيحة النظام الكبرى التي قادت إلى استياء عارم، ليس في أوساط السودانيين فحسب، بل في كامل إقليم القرن الأفريقي. وقد بدأت بتمويه من جهاز المخابرات الإسرائيلية (الموساد)، حين تقدّم عناصر منه للسلطات السودانية بوصفهم مستثمرين أجانب من كندا والولايات المتحدة، بغرض إنشاء مشروع سياحي في قرية عروس السودانية، لتكون منتجعاً للغوص على الطرف السوداني من ساحل البحر الأحمر. لم يكن ذلك المنتجع إلّا موقعاً لتهريب اليهود «الفلاشا» الإثيوبيين، من موقع لجوئهم في شرق السودان ونقلهم عبر البحر الأحمر إلى إسرائيل... ذلك كان الانكسار السوداني الأول.

2- إن كان المهزوم لا يتحمّس لتوثيق هزيمته وانكساره، فإنّ المُنتصر هو من سيعمد إلى توثيق انتصاراته، وتمجيد عظيم منجزاته. لا يكاد يتذكر السودانيون انكسار حكومتهم في سنوات الثمانينيات، إزاء عملية «موشي» التي نقل بموجبها «الموساد» بقايا اليهود السُّمر من إثيوبيا عبر السودان إلى إسرائيل، فقد وقعت تلك الأحداث قبل قرابة أربعين عاما. وللمنتصر ذاكرة حاضرة، وللمنكسر ذاكرة لا تحفظ للمهزوم تجليات هزيمته، ولا تمجّد خزيه.

أنتجت «هوليوود» عام 2018 شريطاً سينمائياً بعنوان «منتجع البحر الأحمر للغوص» أعدّه مخرج إسرائيلي، وشارك فيه ممثلون مشهورون، كما عُرض على منصّة «نتفليكس». بعد فترة وجيزة من خروج ذلك الشريط السينمائي للناس، أقدم رئيس المجلس السيادي الذي تولى قيادة الثورة السودانية الباسلة، الفريق عبد الفتاح البرهان، في ديسمبر/كانون الأول 2018، على زيارة غير مسبوقة لم تكن معلنة إلى العاصمة الأوغندية كمبالا، ليلتقي فيها رئيس وزراء إسرائيل آنذاك بنيامين نتنياهو. تلك كانت الواقعة الثانية، بعد واقعة منتجع عروس. ومثلما يقال إنّ مشوار الميل يبدأ بخطوة واحدة، فإنّ التطبيع مع إسرائيل بدأ بدولة عربية واحدة، ثم تداعت البلدان الأخرى تباعاً، فكان السودان الذي غلبته الضغوط الأميركية في عهد دونالد ترامب، هيّأ نفسه في صفوف التطبيع بعد زيارة رئيس المجلس السيادي تلك كمبالا. غير أنّ عملية التطبيع قد تعثّرتْ في خِضم مشاكسات المكوّن العسكري الذي يقوده الفريق البرهان مع المكوّن المدني الذي يقود حكومته التنفيذية عبد الله حمدوك. ومعلوم أنّه ما إن ينشب خلاف داخلي في بلدٍ ما، حتى يستعر تنافس الطامعين على قصعته.

3- لما كان المكون العسكري نفسه ليس تلك الكتلة المتماسكة، إذ سرعان ما تباينت مواقف القوات المسلحة، وهي القوة النظامية القومية الأولى مع مواقف «قوات الدعم السريع» وهي قوات شبه شعبية، يقودها نائب رئيس المجلس السيادي، حمدان دقلو (حميدتي)، والأخير ليس قائداً لحركة شبه عسكرية فحسب، لكنّه قوة اقتصادية ضاربة، تكاد قواته تحتكر تجارة صادرات معدن الذهب في الإقليم، وربما أبعد من الإقليم. ولأنّ هذا الرجل يستقل بحراكه السياسي داخلياً، والدبلوماسي خارجياً، كان لافتاً أن يشير رئيس الوزراء، حمدوك، في مبادرته، الشهر الماضي (يونيو/حزيران) إلى ضرورة ضبط العلاقات الخارجية للبلاد، في تلميح إلى الاتصالات الخارجية التي تجريها أطراف مع دول أجنبية، متجاوزةً وزارة الخارجية المعنية باتصالات السودان الخارجية، ما يربك علاقات السودان مع أطرافٍ في إقليمه ومع المجتمع الدولي ككلّ.

4- شهد يونيو/حزيران الماضي، ما أوردته مصادر عن زيارة وفد أمني إسرائيلي سرّاً إلى الخرطوم، انفرد فيها بلقاءٍ مع حميدتي، من دون أن يكون للحكومة السودانية علم رسمي بالزيارة، ولا بمدلولاتها ونتائجها. لم يصدر عن الأجهزة الإعلامية الرسمية شيءٌ عمّن أذن لطائرة الوفد بالهبوط في المطار، ولا من استقبله. وهذا، من وجهة النظر الموضوعية، من تجاوزات تضرّ بمصداقية أجهزة الدولة السودانية، ويُحدث ما قد تراه أطرافٌ أجنبيةٌ

> المهزوم لا يتحمّس لتوثيق هزيمته وانكساره، والمُنتصر يعمد إلى توثيق انتصاراته، وتمجيد عظيم منجزاته

اهتزازاً في أركان الدولة، يصل إلى حوافّ الفوضى والاستخفاف بقيادتها الرسمية العليا... ولو صدقت رواية الطائرة الإسرائيلية، فتلك من إشارات ذات ضغط عالٍ على خلاف متصاعد على مستوى القيادات العليا.

5 -لعلّ الفضيحة الخجولة التي تورّط فيها نظام نميري في السودان، في ثمانينيات القرن الماضي، لا تساوي شيئاً أمام الارتباك الذي انحدرت إليه حكومة المكونين، المدني والعسكري، هذه الآونة. هي أولاً في معمعة إصلاح خراب نظام البشير البائد. كما هي، ثانياً، في خضم مواجهات وخلافات تتصل بحدود السودان السياسية هنا وهناك. وثالثاً هي منشغلة بمهدّداتٍ ذات شأن لموارد البلاد المائية. لكأنّ السودان لا يدرك المخاطر المحدقة، ولا بمآلاتها المستقبلية، كما قد عميت أعينه عن إبصار تهافت الطامعين عليه، وعن تقاطع مصالحهم مع مصالح الأقربين والأبعدين، وسعيهم الحثيث إلى إنفاذ أجنداتهم.

لن تمتد يد العون خالية من الغرض، لمن لا يرى مصالحه الحقيقية، ولا يسعى إلى تحصينها وحمايتها من الطامعين، وإن كان فيهم إخوة صادقون.

6- انشغال السودانيين بالخلافات والتصارع المجاني سيتركهم عرضةً لاستضعافٍ سيتواصل، ولانكسار سيطول. إن طمعتْ إسرائيل من قبل في منتجع أنشأته في سواحل السودان المطلة على البحر الأحمر، بغرض ترحيل يهود الفلاشا، فإنّ أحلامها القديمة لن تبقى أحلاماً وخيالات، بل ستكون أطماعاً أقرب إلى الإنجاز. لن تكون «عروس» هذه المرّة منتجعاً سياحياً مموّهاً على السواحل السودانية المطلة على البحر الأحمر. لو حملت تركيا أحلامها على النحو ذاته إلى ميناء السودان التاريخي في سواكن، وإنْ رغبتْ موسكو في موقع على البحر الأحمر لسفنها العسكرية، فما الذي يُبعد إسرائيل عن أحلامها ومطامعها، وقد وجدتْ من يُصغي لهمس التطبيع المريب؟ لن تنسى الذاكرة الإسرائيلية الحاضرة منتجع عروس، فما أنسبه موطئ قدم لعرس التطبيع الذي تحلم به مع السودان.

(كاتب وسفير سوداني سابق)

الشماتة السياسية في تونس

عبدالله جنوف

أصيب رئيس البرلمان التونسي، وزعيم حركة النهضة، راشد الغنّوشي، بكورونا أخيراً، فشمت به خصومه الإيديولوجيون شماتة شديدة، وفتحت تدويناتهم وتعليقاتهم مجالاً واسعاً لتبادل التهم بالانحطاط الأخلاقي والحقد والحسد، وانتصب كلّ فريق يعلّم خصمه آداب معاملة المريض صديقاً وعدوّاً، ورأى آخرون أنّ المجتمع التونسيّ يشهد انحداراً قيمياً خطيراً. ويتجدّد هذا في كلّ مرض أو موت أو حزن... ثمّ لا يتغيّر الخطاب، ولا تعالج الظاهرة، ولا ترتفع العداوة.

خلاصة ما تقوله الدراسات في تفسير الشماتة أنّها نوع من السعادة يتلذّذ فيه المرء بآلام غيره الذي تجمعه به علاقة حسد. ومجالها المواضيعُ المهمّة عند الإنسان، وأنواعُ السلوك التي تحرّك الحسد في النفوس. وهي لذلك وثيقة الصلة بالمقارنات الاجتماعية، وبالأهميّة التي يعلّقها المرء على أمور خارجية، مثل الشهرة والسلطة والمال. ومن عللها الفائدةُ التي يمكن أن يصيبها الشامت من حلول المصيبة بغيره، وشعورُه بنوع من الاطمئنان متولّد من اعتقاده باستحقاق المشموت به ما أصابه، وإعادةُ الاعتبار لمن يرى شخصاً أعلى منه مرتبةً وأحسن منه حالاً، فإذا حلّ به مرض أو حزن أشعره ذلك بالرضا والخروج من وضعيّة النقص.

وكان التونسيّون يعبّرون عن الشماتة بعباراتٍ في لهجتهم وبحركات أيديهم، لكنّها كانت شعوراً مكتوماً أو معلناً في دوائر ضيّقة جدّاً، وكانت أمراً مذموماً، والناس يسارعون إلى ذمّ الشامت ونهيه عن شماتته أو عن إظهارها. ثمّ فُتح مجال تصريف الشماتة والكره والحسد والحقد، وصار الناس لا يخجلون من الجهر بالمشاعر السلبيّة. والظاهر أنّ البرامج التلفزيونية الساخرة والنكت ومقاطع الفيديو المتهكّمة ساهمت في تعميم مشاعر الشماتة، إذ إنّ ظاهرها الإضحاك والسخرية، ونتائجها تعويد الإنسان التلذّذَ بخيبات الغير وأحزانه. ثمّ أصبحت محن الإنسان في مقاطع العنف مادّةَ فُرجةٍ يخصّص لها المشاهد حيّزاً من وقته. فإذا كان المستهزأ به أو المعنَّفُ مخالفاً سياسيّاً أو «عدوّاً إيديولوجيّاً» أصبحت مشاهدته ممارسةً مولّدة للشماتة. ولمّا أصبح استعمال مواقع التواصل عادة يوميّة، وكثر تبادل موادها، أصبح المحتوى الشامت صناعةً لا ترضي رغبة شخص واحد، بل تشكّل وجدان جمهور واسع من أتباع الأحزاب السياسيّة، فنُقلت الشماتة إذاً من دائرة الفرد إلى دائرة الجماعة، وتجلّت في خطاب عنيف يميّز بين فريقين لا يلتقيان البتّة: هم ونحن. ويدور التعبير الشامت الشخصيّ حول التصريح بالكره والدعاء بالشرّ وتمنّي الموت بكورونا مثلاً، ويوغل في الكره بتمنّي موت الخصم عِرقاً عِرقاً... وأمّا الشماتة الجماعيّة فتصير سياسة مطالبة بإقصاء المخالف أو سجنه وتعذيبه أو نفيه من الوطن بلا رجعة أو إبادته واستئصاله.

لقد أصبحت الشماتة في الخطاب اليوميّ التونسيّ تمريناً لتنمية أحطّ غرائز الإنسان: أنانيّةً وكرهاً وحسداً وحقداً؛ وغدت في المحتوى الشامت ثقافةً عامّة تجمع المختلفين في السياسة على كرهٍ مشترك، فالشماتة بالغنّوشي، بعد إصابته بكورونا مثلاً، يتبادل محتواها اليساريُّ وأنصارُ «الدستوريّ الحرّ» وأتباع «التيّار الديمقراطيّ» والمواطن الذي ليس له انتماء حزبيّ، وغيرُهم. وسياسيّون كثيرون، منهم الغنّوشي، فشلوا فشلاً ذريعاً في تغيير نظرة الناس السلبيّة إليهم، وما نراه في مواقف الناس من محنهم بعضُ نتائج سياساتهم. إلّا أنّ اتّساع تبادل المحتوى الشامت يبيّن ظواهر اجتماعية خطيرة في تونس، منها استفحال الأنانية، فجذر الشماتة هو الإيغالُ في حبّ الذات، وينشأ منه كره الآخر وحسده والارتياح لسقوطه والتلذّذ بمحنته، ولا يصاحبه مراقبةٌ للنفس، ولا مراجعة للموقف الشخصيّ. وكلّما غلب حبُّ الذات والعجزُ عن إبداع تواصل مع المخالف وعن تصوّر طريقة لمعاملته، اتّسعت دائرة الشماتة، وتعدّدت مفرداتها وأساليبها، ثمّ أصبحت صناعةً وسياسةً وليست موقفاً طارئاً مقترناً بحادث. ومنها أنّ إعلان الشماتة ليس مجرّد سعادة بمرض شخص أو موته أو سقوط منافس في الانتخابات، إلخ... لكنّه تعبير عن تحيّنِ الفرصة للانتقال من الشماتة بالقول إلى الانتقام بالفعل، أي العنف. لقد أصبح فريق كبير من التونسيين اليوم يعيش في الشماتة: فكراً ووجداناً وخطاباً وممارسة وأُفُقاً، وهذه الحالة علامة على عطالة حقيقية وانسداد مزمن. ومنها أنّ أكثر الذين يُظهرون الشماتة متخرّجٌ من الجامعة ويحمل شهادات عالية، وهم لم يتعلّموا في المؤسّسات التقليديّة، وليسوا من ذوي الثقافة الدينيّة، ومن نشأ منهم نشأة تقليديّة خرج منها بالتلقين الحداثيّ، فالعلّة الأولى إذاً في المدرسة التي علّمت وخرّجت، والحزب الذي احتوى ووجّه.

> أصبح فريق كبير من التونسيين اليوم يعيش في الشماتة: فكراً ووجداناً وخطاباً وممارسة وأُفُقاً

ويستفاد من هذا كلّه أنّ المحتوى الشامت تعبيرٌ عن أزمة عميقة في المجتمع التونسيّ: مدرستِه وأحزابه وشخصيّةِ أفراده وأسرتِه وأخلاقِه وثقافتِه اليوميّة. ولعلّ الصراع الثقافيّ - السياسيّ المحتدم فيه اليوم، ينتهي إلى إلزام صنّاع الشماتة جميعاً بعطالتهم والحيلولةِ دون انتقالهم من المحتوى الشامت إلى الفعل العنيف.

(أستاذ بالجامعة التونسية)

تأسرل السلطوية العربية

محمد ديبو

كثيرة الأوهام التي كشفتها وعرّتها السنوات العشر الأخيرة من تاريخ العرب، سواء كان الأمر على مستوى بنية السلطة العربية، أو على مستوى ترهّل المعارضات والنخب، أو تعرية «المقاومات» وتوابعها، أو حتى المجتمعات التي تكشّفت عن أمراض وتفسخات وانحلالات كثيرة. إلّا أنّ أكثر ما يثير الانتباه في الحالة العربية اليوم، ليس فقط حجم الإجرام الذي صدر عن السلطويات العربية في تعاملها مع شعوبها، بل أيضاً الطريقة التي أصبحت الشعوب العربية تنظر بها إلى هذه السلطات وتتعاطى معها، وهو من أهم التحوّلات التي ينبغي رصدها والتفكّر في دلالاتها وتحولاتها. قبل الربيع العربي، كانت إسرائيل تحتل في مخيال الشعوب العربية «أصنص» الإجرام، فهي المستوى أو النموذج الذي نقيس به إجرام أيّ سلطة واستبدادها، إذ يكفي أن يقول أحدنا للآخر «والله إسرائيل ما عملتها» حتى ندرك أنّ السلطة المعنية بالاتهام هنا قد تجاوزت حدوداً «وطنية» ليس من المسموح تجاوزها. والعبارة السابقة، على الرغم من وضوحها الظاهري هذا، تبقى تستبطن معنى مخالفاً لما يقوله ظاهرها، فهي على الرغم من إقرارها بأنّ إسرائيل «ما عملتها» فإنّها تبقى توحي وتدل على أنّ إجرام الاستبدادات حينها لم يصل بعد إلى إجرام إسرائيل التي كانت في المخيال الشعبي آنذاك هي «الشيطان الأكبر» والمقياس الذي نقيس وفقاً لجرائمه جرائم طغاتنا، إذ تبقى جرائمهم، والحال هذا «صغيرة» وأحياناً «مبرّرة» قياساً بجرائم النموذج الشيطاني بأيّ حال.

وبناء عليه، لقد عبّر الوعي الشعبي في عدة مدن عربية، بناء على مخياله هذا، عن صدمته من مستوى الإجرام الذي مُورس ضده، حين نزل إلى الشوارع مطالباً بالحرية، فشعارات من نوع «انتبه... هنا بانياس (أو درعا) وليس إسرائيل» تكشف بداية تحوّل المخيال الشعبي تجاه نظمه وإسرائيل، وتكشف أيضاً معنى إسرائيل في الوعي الشعبي العربي، وهو المعنى الذي أسبغ على السلطات العربية. ففي البداية، كانت الصدمة التي أطلقت هذا الشعار، ثم مع تطوّر العنف واكتشاف الشعوب، أنّ سلطاتها لا تقلّ إجراماً عن إسرائيل، بدأت مرحلة تسمية الجيوش العربية ومليشياتها بالاحتلال (الاحتلال الأسدي)، ثم وصل الأمر أخيراً، إلى مرحلة لم تعد إسرائيل تُذكر في هذا السياق أبداً، لأنّ هذه النظم تساوت، وأحيانا تفوقت على إسرائيل في الإجرام. ولهذا، حين بدأت إسرائيل عدوانها أخيراً على أهالي حي العمود والشيخ جرّاح في القدس، ثم العدوان على غزة، كان تعامل الشعوب العربية مع إسرائيل شبيهاً بتعاملها مع أيّ سلطة مستبدة. المفارقة الكامنة هنا أنّ «تطبيع» إسرائيل في الوعي العربي قد تمّ من مكان آخر غير متوقع، وذلك حين تفوقت السلطات العربية عليها بالقمع والاستبداد والعسف، فأصبحت إسرائيل «طبيعية» في محيطٍ محكوم باستبداد غشوم، وهو ما عبّر عنه السجال الذي تم بين سوريين وفلسطينيين بشأن إرسال بعض الفلسطينيين «تحيات» إلى بشار الأسد أو إلى إيران بعد «انتصار» غزة، لأنّ هذا أضحى يعني، في الوعي العربي المكتوي بنيران الاستبداد، وكأنّك ترسل تحية إلى إسرائيل نفسها! فإذا كانت إسرائيل مجسّدة ومتمثلة في وعينا، بأنّها قتلت وشرّدت الفلسطينيين من بلادهم، فإنّ السلطات المستبدة فعلت أكثر من ذلك، حين دمّرت أحياء بأكملها وفق سكانها الطيبين، وإذا كانت إسرائيل تمارس عنصريةً غير مسبوقة ضد الشعب الفلسطيني، فإنّ عنصرية الأنظمة تفوّقت عليها، وإذا كانت إسرائيل تعتقل وتصدر أحكاماً بالسجن على المناضلين والمطالبين بالحرية والعدالة والتحرّر من الاحتلال، فإنّ سلطاتنا العربية تفعل ذلك أيضاً، وإذا كانت إسرائيل «تتفوّق» ماضياً على نظمنا العربية بصفة «الاحتلال» فإنّ هذه الصفة باتت الشعوب العربية تطلقها اليوم على النظم التي حوّلت بلداننا إلى سجون كبيرة، مذ «احتلت» موقع السلطة فيها، بقوة الانقلاب أو الدعم الخارجي مترافقاً مع القمع اليومي والممنهج. هذا التحوّل في الوعي العربي مهم، لأنّه كسر أحد المحرّمات التي طالما فرضتها الأنظمة وأحزابها و«مقاوماتها» على وعينا، ونعني بذلك تلك المتعلقة منها بالوعي المزيف، في ما يتعلق بالمسألة الوطنية، تلك التي تجعل من استبداد «ابن البلد» وظلمه مقبولا، في حين أنّ استبداد المحتل وحده يرقى إلى الجريمة، بينما المنطق السليم يقول إنّ الجريمة تبقى جريمة، وهي مدانةٌ سواء ارتكبها ابن البلد أو الغريب، المحتل والعدو أو الصديق. اللافت أيضاً، في هذا السياق، أنّ المليشيات، سواء التي ولدت في سياق الربيع العربي، أو السابقة عليه، أو حتى تلك التي تقدّم نفسها تحت لافتة المقاومة أو الربيع العربي قد تأسرلت بدورها، حين أوغلت سيوفُها وطغيانها في دم أبنائها، وبنت سجونها التي بات يُقتل الأبرياء فيها تحت التعذيب. والمفارقة الثانية هنا أنّ بعض هؤلاء يقدّمون أنفسهم دعاة حرية من الاستبداد أو تحرّر من الاحتلال، لتكون الشعوب العربية محاصرةً بين مستبدٍ هربت من سجونه و«محرّر» بدأت سجونه تفتك بها حتى قبل أن تتحرّر من الأول.

> بات الجميع يدرك أنّ أيّ نظام عربي مهيّأ لارتكاب ما ارتكبته «النظم الإسرائيلية العربية»

لا يمكن فهم ما سبق من دون العودة إلى الجذور الأولى التي كوّنت مخيال الشعوب العربية القائم على تأليه ابن البلد وتنزيهه، وشيطنة العدو ورجمه، والتي تعود إلى بدايات القرن الماضي ومنتصفه، أو ما بات يعرف، في الأدبيات السياسية، بمرحلة التحرّر العربي، حين أعلت من شأن كلّ ما هو «وطني» وشيطنت كلّ ما هو غريب وأجنبي، بما يعني ذلك تقديس القضايا والأوطان على حساب أصحاب هذه القضايا وساكني هذه الأوطان. اليوم، يبدو أنّنا نعيش نهايات هذه المرحلة التي تتشبث سلطات «التحرّر الوطني» بالحفاظ على إرثها، فيما تناضل الشعوب التي تجاوزتها نحو مستقبلٍ يكون فيه الإنسان قبل القضية، ويتساوى فيه مرتكب الجريمة «وطنياً» كان أم أجنبياً، عربياً أم إسرائيلياً...

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads